

استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة

Use financial analysis for financial decision-making Case study The Tourist Management Corporation of BISKRA

رحيمة العيفة، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة،
rahima.laifa@univ-biskra.dz

نعيمة زعرور، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، مخبر مالية،
naima.zarour@univ-biskra.dz، بنوك وإدارة الأعمال،

تاريخ النشر: 2022/12/30

تاريخ القبول: 2021/02/28

تاريخ الاستلام: 2020/08/15

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية. فتم اختيار مؤسسة التسيير السياحي بسكرة كعينة للدراسة، بحيث اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي. ومن أبرز النتائج المتوصل إليها هي أنها تحقق توازن مالي طويل الأجل، مع وجود فائض يسمح لها بتمويل دورات الاستغلال المقبلة. الكلمات المفتاحية: التحليل المالي؛ النسب المالية؛ قرار الاستثمار؛ قرار التمويل.

تصنيف JEL: XN1، XN2

Abstract:

The study aims to learn how financial analysis is used for financial decision-making. So the tourism Management Corporation in biskra was chosen as a sample for the study so we relied in our study on the descriptive analytical approach. Among the most prominent results are that it achieves a long-term financial balance, with a surplus that allows it to finance the future cycles of exploitation.

keyword: Financial analysis; financial ratios; investment decision; funding decision.

JEL classification code : : XN1, XN2

المؤلف المرسل: رحيمة العيفة،

الإيميل: rahima.laifa@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

في ظل ما تتميز به البيئة الصناعية الحديثة من تزايد في وتيرة التطور التكنولوجي وما له من أثر واضح في سرعة تقادم أساليب الإنتاج المتوفرة ليحل محلها أساليب أكثر فعالية وتطور قائمة على المعرفة والبحث العلمي، وذلك نتيجة لتبني اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى اشتداد المنافسة العالمية مما أجبر المؤسسات على مسايرة هذا التطور السريع من أجل البقاء. ويتحقق هذا من خلال مساهمة التحليل المالي للميزانية من خلال ترجمة الشكل العام لوضعية المؤسسة، مما يعزز قدرتها في اتخاذ القرارات المالية، وذلك عن طريق مؤشرات التحليل المالي المستعملة ومنها النسب المالية، وهذا يقودنا إلى طرح الإشكالية التي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

1.1. الإشكالية:**ما هو دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية؟**

وللإجابة على الإشكالية والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية

التالية:

- هل يعتبر التحليل المالي من الأنظمة الفعالة في المؤسسة؟
- هل يمكن اعتبار أن أسلوب التحليل المالي ذو أهمية في عملية اتخاذ القرار؟
- هل يمكن أن تدعم مؤشرات النسب المالية عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة التسيير السياحي بسكرة؟
- هل تعتمد مؤسسة التسيير السياحي بسكرة على التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية؟

2.1. الفرضيات:

من خلال الإشكالية التي تم طرحها وما يندرج تحتها من أسئلة فرعية فهذا يؤدي بنا

إلى طرح مجموعة من الفرضيات للإجابة على هاته الأسئلة كما يلي:

- يعتبر التحليل المالي من أهم الأنظمة الفعالة في المؤسسة.
- يعد أسلوب التحليل المالي ركيزة أساسية وذات أهمية في عملية اتخاذ القرار.
- تعتمد مؤسسة التسيير السياحي بسكرة على التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية.
- تدعم مؤشرات النسب المالية عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة التسيير السياحي بسكرة.

4.1. أهداف الدراسة:

نهدف للتوصل إلى درجة اعتماد متخذ القرار على التحليل المالي في مؤسسة التسيير السياحي بسكرة في عملية اتخاذ القرار المالي.

5.1. المنهج المتبع:

لدراسة هذا الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدنا في ذلك على الكتب والمراجع والوثائق التي تخدم الموضوع، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على المقابلة ودراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة ومعالجتها باستخدام برنامج Microsoft Excel.

6.1. هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور حيث تطرقنا في المحور الأول تحت عنوان مفهوم التحليل المالي، أما المحور الثاني والمعنون باتخاذ القرارات المالية فتم التطرق فيه إلى مفهوم قراري الاستثمار والتمويل. والمحور الثالث الذي جاء بعنوان استخدام أسلوب التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T BISKRA)، تعرضنا إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، ثم تناولنا واقع اعتماد المؤسسة على التحليل المالي.

7.1. الدراسات السابقة:

من بين هاته الدراسات ما يلي:

- دراسة (Rashid, 2018) : بعنوان دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المستثمرين. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي في ترشيد قرار المستثمر في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك من خلال دراسة علاقة وتأثير تقنيات وأساليب التحليل المالي في قرارات المستثمرين في السوق. بينما تطرقنا في الدراسة إلى دور التحليل المالي وما يوفره من مؤشرات النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية بصفة خاصة.

-A study (Panagiota Dionyssopoulou, 2012) : Entitled The role of financial statement analysis in the decision making procedures of hotel units.

كان الهدف من هذه الورقة هو دراسة فائدة طرق تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات التجارية، ومدى استخدامها من قبل إدارة الوحدات الفندقية اليونانية. وكانت القضايا التي تم أخذها في الاعتبار: التحقيق حول ما إذا كانت المحاسبة توفر الأدوات المناسبة للمساهمة في فعالية إدارة الأعمال الفندقية.

بينما تم التطرق في هذه الدراسة دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية وتمت الدراسة على مؤسسة التسيير السياحي بسكرة، والتعرف على مدى اعتمادها على أدوات التحليل المالي عند اتخاذ القرارات المالي.

1. مفهوم التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي: بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات وكذلك في تشخيص أية مشكلة مالية موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل. (Muhammad, 2017, p31)

كما يعرف التحليل المالي بأنه " أداة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنشطة والفعاليات الخاص بالشركة وبشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة، ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف أو الحد منها". (Adnan Tayeh Al- Nuaimi, 2016, p31)

وعليه يمكن القول بأن التحليل المالي عبارة عن مجموعة من العمليات تطبق على البيانات المالية، وتستخدم كأداة لتحديد نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة، ومن ثم مساعدتها على اتخاذ القرارات المستقبلية الرشيدة.

3. اتخاذ القرارات المالية:

إن تقدم أي مؤسسة اقتصادية ونجاحها يستند بدرجة كبيرة على قدرة و كفاءة وجدارة الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة، فهي تعتبر أصل العملية الإدارية ومحور اهتمامها.

1.3. مفهوم القرار الاستثماري:

الاستثمار " هو عملية خطيرة، وبذلك الشركة لا تسمح بعمل استثمار دون تخطيط النتائج، وبذلك سوف تأخذ في الاعتبار عوامل مختلفة التي يعتمد عليها الاستثمار: (Portait and others, 2004, p47)

- تطور الطلب- التكلفة النسبية لعوامل الإنتاج - التكلفة".
عرف قرار الاستثمار "بأنه القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من الأموال في الوقت الراهن على مدار مدة زمنية بهدف تحقيق ربح في المستقبل، وهو يكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد". (Ibtihaj Ismail Yaqoub, 2014, p248)

القرار الاستثماري "هو المشروع كفكرة تخضع للدراسة والتقييم، الأمر الذي يعني القبول أو الرفض لهذه الفكرة في ضوء تعظيم وخلق القيمة عندما تكون قيمة الاستثمار أعلى من كلفته في السوق". (Al-Shadoud, 2013, p2).

التعاريف التقت في نقطة أن القرار الاستثماري خطورة كبيرة، وعلى درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمؤسسة، وأي خطأ فيها قد يؤدي إلى إنهاء النشاط وعليه يجب أن يكون على دراسة وخطوات واضحة لإيصال المؤسسة إلى الأهداف الموضوعية وزيادة ربحيتها. ويرى الباحث بناء على ما تقدم أن قرار الاستثمار ما هو إلا عملية ترك جزء من الأموال بغرض استرجاعه في المستقبل مضافا إليها العوائد الناتجة عن استخدام هذا المال.

2.3. مفهوم القرار التمويلي:

عرف القرار التمويل على "أنه القرار الذي يبحث عن الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات. فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أم اللجوء إلى الاستدانة" (Zgheib Malika, 2009, p2)

كما يعرف قرار التمويل بأنه "القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر الأموال وكيفية الحصول عليها، والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل". (Mahmoud Jamam, 2015, p71).

خلصت التعاريف السابقة أن القرار التمويلي يتجلى في عملية البحث عن مصادر تمويلية لتمكين المؤسسة من استمرارية مزاولتها نشاطها. وعليه يرى الباحث مما سبق أن القرار التمويلي هو العملية التي تتحرى المؤسسة من خلالها عن طرق الحصول الأموال الضرورية لانتعاش مشاريعها الاستثمارية، وتكمن منفعته عند اتخاذها في الوقت الملائم والمناسب.

4. استخدام أسلوب التحليل المالي في مؤسسة التسيير السياحي بسكرة:

1.4. إنشاء المؤسسة: مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (باختصار: E.G.T Biskra)، المنشأة بالمرسوم رقم ° 83-216 الصادر في 26 مارس 1983، انبثقت عن عملية إعادة هيكلة قطاع السياحة، والتي مست الشركات الوطنية: ALTOUR و SONATHERM.

2.4. مهام المؤسسة:

تتمثل مهمة المؤسسة في الترويج للسياحة، فهي مسؤولة عن تطوير وإدارة وتنظيم وتسويق أي منشأة سياحية في الصحراء، نشاطها يتعلق أساسا بالفنادق والمنتجعات والمركبات السياحية، واستثمرت الشركة كنشاط ثانوي، منذ عام 1996، في المطاعم وإعداد الموظفين. (Benbrika, 2020, p23)

3.4. النتائج والمناقشة:

للحصول على قرار استثماري وقرار تمويلي سليمين لابد من الاعتماد على القوائم المالية المتمثلة في حساب النتائج والميزانية العامة.

1.3.4. المصادر المستخدمة:

- المصادر الرئيسية:

● تحليل القوائم المالية: اشتملت معطيات الدراسة على وثائق مقدمة من طرف مؤسسة التسيير السياحي بسكرة، تمثلت هذه الوثائق في (الميزانيات وحسابات النتائج لفترة تقدر بثلاث سنوات). كما تم تحليل القوائم المالية بالاعتماد على برنامج EXEL للوصول إلى النسب المالية وطرق تقييم الاستثمارات.

- المصادر الثانوية:

● الاستعانة بالإنترنت من مقالات ومواضيع لها علاقة بنفس الموضوع.
● الاعتماد على أطروحات الدكتوراه والأبحاث المنشورة التي كتبت في نفس الموضوع.

2.3.4. تحليل القوائم المالية ونتائج الدراسة:

-الوضعية المالية:

الجدول 1: تطور الخزينة، رقم الأعمال والتدفق النقدي

2018	2017	2016	البيان
519794959.35	746809811.33	319625466.4	رأس المال العامل
290750544.27	380636702.9	65661093.86	الاحتياج في رأس المال العامل
229044415.08	366173108.43	253964372.54	الخزينة
545743679.02	595651868.99	718971296.65	رقم الأعمال
1265772068	1278449976.7	1323391501	التدفق النقدي
3867613545.7	2601841477.7	1323391501	التدفق النقدي المتراكم

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة وبرنامج

.Microspft Excel

-التحليل المالي:

- **رأس المال العامل FR:** رأس المال العامل موجب هذا يدل على أن المؤسسة تحقق توازن مالي في الأجل الطويل، أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة مع تحقيق فائض مالي يمكنها من تمويل احتياجاتها المالية لدورات الاستغلال المقبلة.
- نلاحظ كذلك أن $FR > BFR$ ، وهذا هو الشرط الثاني من شروط التوازن المالي حتى يمكن القول أن رأس المال العامل يغطي احتياجات الدورة.
- **احتياجات رأس المال العامل BFR:** الاحتياج في رأس المال العامل موجب خلال كل السنوات، هذا يدل على وجود احتياجات لدورة الاستغلال.
- **الخزينة T:** يظهر في جميع السنوات التقديرية أن خزينة المؤسسة موجبة أي أن المصادر الدائمة تغطي أصولها جيدا، بمعنى رأس المال العامل يغطي كافة احتياجات الدورة وبالتالي هناك توازن مالي للنشاط، لكن الفرق بين رأس المال العامل والاحتياجات كبير نوعا ما وهذا يعني وجود موارد معطلة يجب استثمارها.
- **التدفق النقدي CF:** عرف انخفاض بسيط يقدر بـ 44,941,524.3 دج من السنة الأولى تقديرية إلى السنة الثانية التقديرية. وعرف انخفاض أقل حيث كان من السنة التقديرية الثانية إلى السنة التقديرية الثالثة قدر بـ 12,677,908.7 دج أقل من السنة الأخرى

التقديرية، وهو في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى لكن مع اختلاف مبالغ الانخفاض، وتكمن أهميته في الضمان المستقبلي وبالتالي المشروع يحقق عوائد جيدة للمؤسسة.

الجدول 2: النسب المالية

2018	2017	2016	النسب	
1,12	1,38	1,16	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية	نسبة التمويل الدائم
0,95	1,07	1,03	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة الصافية	نسبة التمويل الخاص
2.53	2.89	7.43	الأموال الخاصة/الديون	نسبة الاستقلالية المالية
0,28	0,25	0,14	الديون/الأصول	نسبة قابلية السداد
3,84	7.05	3,77	الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة	نسبة التداول
3,69	6.77	3,48	(الأصول المتداولة – المخزون)/خصوم متداولة	نسبة السيولة المختصرة
1,25	2.96	2.20	القيم الجاهزة/الخصوم المتداولة	نسبة السيولة الجاهزة
-0.05	0.09	0,15	صافي الربح/صافي المبيعات	نسبة هامش الربح
-0.01	0,01	0,04	النتيجة الصافية/الأصول	المردودية الاقتصادية
-0.01	0,02	0,05	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	المردودية المالية

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الوثائق المقدمة من المؤسسة.

- نسب الهيكل المالي:

- **نسبة التمويل الدائم:** هذه النسبة تظهر أن هناك ارتفاع عبر السنوات، باستثناء السنة التقديرية الثالثة التي تعطي لنا 1.12% بحيث تظهر منخفضة بالنسبة للسنوات الأخرى. توضح لنا أن للمؤسسة فائض في أموال دائمة يمثل رأس مال عامل والذي يوجه من أجل تمويل الأصول المتداولة، أي المؤسسة في حالة توازن.
- **نسبة التمويل الخاص:** عرفت ارتفاع من السنة التقديرية الأولى إلى السنة التقديرية الثانية لتصل إلى نسبة 1.07% ثم انخفضت في السنة التقديرية الثالثة إلى 0.95%، أي المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها.

- **نسبة الاستقلالية المالية:** عندما تغطي الديون بواسطة الأموال الخاصة لدينا نسبة 7.43% خلال السنة الأولى وانخفضت إلى 2.53% في السنة الثالثة، وهذا يعني أن المؤسسة بإمكانها التعامل مع دائئها بمرونة والأموال الخاصة لديها تغطي الديون البنكية بشكل كامل.
- **نسبة قابلية السداد:** قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في السنة التقديرية الأولى قدرت بنسبة 0.14%، وأخذت تتزايد ابتداء من السنة الثانية إلى 0.25% و في السنة الثالثة أصبحت 0.28%، ولكن بقي هذه النسب أقل من 0.5% بالتالي المؤسسة قادرة على ضمان ديون الغير ومنه لديها فرص أكثر في الحصول على ديون في حالة طلبها.
- **نسب السيولة:**
- **نسبة التداول (السيولة العامة):** خلال هذه الفترة عرفت المؤسسة تذبذب في هذه النسب بين انخفاض وارتفاع، حيث كانت أكبر نسبة في السنة التقديرية الثانية. وبالتالي المؤسسة تستطيع مجابهة خطر سداد الالتزامات المتداولة.
- **نسبة السيولة المختصرة:** حققت نسبة 6.77% في السنة التقديرية الثانية وهي الأعلى، بينما حققت أقل نسبة في السنة التقديرية الأولى حيث قدرت بـ 3.48%. ومنه المؤسسة لها القدرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة الأصول المتداولة.
- **نسبة السيولة الجاهزة:** هذه النسب تتراوح بين (2.20% و 1.25%) خلال السنوات التقديرية الثلاث، ومنه للمؤسسة الاستطاعة على تسديد ديونها قصيرة الأجل باستخدام السيولة المتوفرة لديها.
- **نسب المردودية:**
- **نسبة هامش الربح:** تعطي لنا نسبة فوائد من تقرير رقم الأعمال، كمعدل سنوي على مدى السنوات التقديرية الثلاث تصبح حوالي 0.06%، ولكن هذا مهم في رقم الأعمال، لأن هذا سيفرض أن كل دينار مكتسب خلال تقديم خدمة سيتنبأ بالحصول على 6 سنتيم كفاءة. حيث عرفت النسب تناقص في السنة الثانية، من ثم انخفضت انخفاض كبير في السنة الأخيرة، كلما زادت هاته النسب زادت إمكانية تحقيق أرباح صافية، ولكن نلاحظ أن نسب المؤسسة في انخفاض.

- **المردودية الاقتصادية:** تعبر النسبة عن مدى كفاءة وفعالية المؤسسة في استغلال أصولها وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من أصول والأموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الأموال، ومنتظر تحقيق معدل على عائد الاستثمار يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير.
- **نسبة المردودية المالية:** كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيدا، ويجب مقارنتها مع متوسط النسب المحققة في القطاع أو مع أسعار الفائدة السائدة والتي تقدر بـ 3.5%، ومقارنتها مع هذه الأخيرة تعتبر جيدة فهي تتراوح بين (5% - 1%)-. كما يجب عدم استخدام هذه النسبة وحدها فربما بالرغم من ارتفاع النسبة في الكثير من الأحيان لا تحقق المؤسسة معدلا مناسباً للعائد على حقوق الملكية.
- طرق تقييم المردودية الاقتصادية للاستثمار:
- **طريقة معدل العائد المحاسبي (TRC):** بالاعتماد على حساب النتيجة لدينا النتائج المحاسبية التالية:

الجدول 3: النتائج المحاسبية

السنوات	2016	2017	2018
النتائج المحاسبية	107971782.07	55299150.37	-30693236.90
المجموع	132577695.54		

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة.

$$\begin{aligned} & \text{متوسط صافي الأرباح المحاسبية} = \frac{132577695.54}{3} \\ & = 44192565.18 \\ & \text{معدل العائد المحاسبي} = \frac{44192565.18}{1897000000} \\ & = 2.3\% \end{aligned}$$

وهذا المعدل وهو معدل مقبول من وجهة النظر الاستثمارية.

- **طريقة فترة الاسترداد (DR):** الاستثمار غير منتظم العوائد، نلاحظ أن فترة الاسترداد بتكلفة تقدر 1,897,000,000.00 دج تقع ما بين السنة الأولى والثانية، بحيث يكون التدفق النقدي المتراكم في السنة الأولى 1,323,391,501 دج، لذلك نحتاج إلى 573,608,499 دج، والتدفق النقدي للسنة الثانية 1,278,449,976.7 دج.

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{573,608,499}{1,278,449,976.7} = 0.45$$

1,278,449,976,7

نسب الشهر تقع في السنة الرابعة فنصبح:

0.45 * 12 = 5.4 شهر، أي 5 شهر و 12 يوم.

ومنه: فترة استرداد رأسمال المؤسسة المستثمر: سنة و 5 أشهر و 12 يوم. أي حوالي نصف عمر المشروع الاستثماري، وبالتالي تزيد من قابلية الاستثمار ونقل المخاطر المتعلقة به بالإضافة فإن كل التدفقات التي ستكون مستقبلا هي عبارة عن أرباح وهي تزداد بنقصان هذه الفترة.

• طريقة القيمة الحالية الصافية (VAN) ، طريقة معدل مردودية العائد الداخلي (TRI) وطريقة مؤشر الربحية (IP): بافتراض أن معدل الفائدة على القرض البنكي (3.5%) مساو لمعامل الخصم يكون لدينا الجدول التالي:

الجدول 4: القيمة الحالية الصافية (VAN)، معدل العائد الداخلي (TRI) ومؤشر الربحية (IP)

التدفق النقدي	السنة
1323391501	2016
1278449976.7	2017
1265772068	2018
563250901.10	صافي القيمة الحالية
23.70%	معدل العائد الداخلي
1.30 > 1	مؤشر الربحية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الوثائق المقدمة من المؤسسة وبرنامج Microsoft EXCEL.

- القيمة الحالية الصافية (VAN): القيمة الحالية موجبة حتى مع معدل فائدة 3.5% يكون ذو مردودية، هذا المعدل محدد يستمر على أساس الحد الأدنى للتقدير الفعال لمردودية مشروع الاستثمار، ويعني ذلك أن مجموع التدفقات السنوية المحينة سيغطي نفقات الاستثمار وسينتج عن ذلك فائضا ماليا يتمثل في ربح أو فائض خزينة قدره 563,250,901.39 دج وفي هذه الحالة فإن الاستثمار يكون مقبولا من منظور الجدوى المالية.

- معدل العائد الداخلي (TRI): نستطيع إذن تأكيد أنه بدون مخاطر أو احتمال وقوع أخطاء في هذا الاستثمار وبقيمة مالية تقدر بـ 1,897,000,000.00 دج، يكون مريح بالمقارنة مع مختلف المعدلات المرجعية (معدل الاقتراض أو الودائع لأجل).

بما أن تكلفة رأس المال أصغر من معدل العائد الداخلي، فإن مشروع المؤسسة مقبول وله جدوى مالية.

- مؤشر الربحية (IP): بما أن مؤشر الربحية لمشروع المؤسسة أكبر من الواحد ذو قيمة 1.30 ادج أي المشروع ذو ربحية اقتصادية وله جدوى مالية.

5. اتخاذ القرار الاستثماري والقرار التمويلي بناء على هاته النسب:

1.5. القرار الاستثماري: ينتج من تحليل القوائم المالية معلومات كمية ونوعية هي التي تحكم على كفاءة المؤسسة وتتحكم في أدائها، كما تعمل على إتاحة المجال للجهات المعنية بهاته المعلومات الكافية والمتنوعة والمفيدة والملائمة لترشيد قرارات الاستثمار المستقبلية ووضع أفضل السياسات.

2.5. القرار التمويلي: إن اتخاذ القرار التمويلي اللازم والمساهمة في تطوير أداء المؤسسة وتجنب خطر الوقوع في العسر المالي، وكذلك المساهمة في فتح آفاق جديدة نحو تطوير أدائها وتوسيع نطاقها في السوق، وكل هذا يتم توفيره من قبل التحليل المالي.

وبما أن مؤسسة التسيير السياحي بسكرة E.G.T BISKRA مؤسسة عمومية، فالحاجة إلى القروض الاستثمارية يقررها مجلس الإدارة للمؤسسة، فيقدم لها البنك كل ما تحتاجه دون تقديم أي ضمانات.

- اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى التي تنص على أن "التحليل المالي من أهم الأنظمة الفعالة في المؤسسة"، قد تم التوصل إلى صحة هذا الافتراض من خلال الدراسة حيث وجدنا أن التحليل المالي يشكل حلقة وصل بين أنظمة المؤسسة المختلفة، لاعتباره المصدر الأساسي لتوفير المعلومات اللازمة التي تعمل على مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها.
- تم التأكد من صحة الفرضية الثانية، المتعلقة "باعتبار أسلوب التحليل المالي ركيزة أساسية وذات أهمية في عملية اتخاذ القرار" وذلك لاستناد متخذ القرار عليه عند اتخاذ أي قرار خاصة القرارات المالية.

- بالنسبة للفرضية الثالثة التي تنص على أن "مؤسسة التسيير السياحي بسكرة تعتمد على التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية"، أثبتت صحتها فالمؤسسة تقوم باحتساب كل من

المؤشرات مثل: مؤشر القيمة الحالية الصافية وفترة الاسترداد لتقوم بناءا عليها باتخاذ قرار الاستثمار .

• أما الفرضية الرابعة التي تنص على أن "مؤشرات النسب المالية تدعم عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة التسيير السياحي بسكرة"، هذا الافتراض صحيح لأن المعلومات التي تتوفر من خلال النسب المالية تساهم في الوصول إلى قرارات مالية أكثر فعالية ورشاده.

6. خاتمة:

لقد عملنا في هذا البحث على إظهار العلاقة بين مؤشرات النسب المالية ودرجة اعتمادها على القوائم المالية التي تمثل أساس التحليل المالي، ومن ثم قمنا بإسقاطها على مؤسسة التسيير السياحي بسكرة للحصول على نسب ومؤشرات مالية يمكن الاعتماد عليها من قبل متخذي القرار لاتخاذ قرارات مالية سليمة. وكانت فترة الدراسة بين (2016-2018).

1.6. نتائج البحث: بعد إنجاز الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

• المشروع يحقق عوائد مالية للمؤسسة وذلك بالنظر إلى معايير تقييم المشروع الموجبة.
• من بين أهم العوامل التي يتم الأخذ بها عند اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة هي خبرة القائمين على نظام المعلومات المحاسبي.

• تعتمد مؤسسة التسيير السياحي بسكرة على التحليل المالي لديها لاتخاذ القرارات المالية.
• المؤسسة تحقق توازن مالي طويل الأجل، مع وجود فائض مالي يسمح لها بتمويل دورات الاستغلال المقبلة.

• مؤسسة التسيير السياحي بسكرة تكفي باحتساب خمسة نسب مالية فقط، وهذا من شأنه أن يؤثر على مصداقية القرارات المالية المتخذة.

2.6. التوصيات: يمكننا اقتراح جملة من التوصيات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة كالتالي:

• نظرا لظروف عدم الاستقرار التي يشهدها العصر الراهن، لا بد من القيام بدراسة الجدوى لكل المشروعات ولضمان تحقيق الأهداف بأقل التكاليف.
• على مؤسسة التسيير السياحي بسكرة حساب كل النسب المالية اللازمة للاستفادة أكثر من القوائم المالية وكذا اتخاذ قرارات تمويل أكثر دقة.

7. قائمة المراجع:

- 1 Muhammad Shaheen Abdullah Muhammad, Analysis and Evaluation of Stock Portfolios, Cairo, Dar Humaitra for Publishing and Translation, 2017.
- 2 Adnan Tayeh Al-Nuaimi, Arshad Fouad Al-Tamimi, Financial Analysis and Planning, Contemporary Trends, Amman, Al-Yazuri Scientific House for Publishing and Distribution, 2016.
- 3 Roland Portait and others, Financial decisions of the company Methods and applications, France, Completely revised edition, 2004.
- 4 Hassanein Salem Rashid, "The Role of Financial Analysis in Rationalizing Investors' Decisions (A Study of the Iraq Stock Exchange), Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume: 24, Issue: 104, 2018.
- 5 Panagiota Dionysopoulou, Stilian Asvesta, "The role of financial statement analysis in the decision making procedures of hotel units ", International Journal on Integrated Information Management, volume: 1, 2012.
- 6 Ibtihaj Ismail Yaqoub, Ali Abd al-Ridha Taher, "Factors Affecting Earnings Quality and Their Role in Enhancing Investor Decisions: A Field Study in the Iraq Stock Exchange," Journal of Management and Economics, Issue 101, 2014.
- 7 Adnan Muhammad Al-Shadoud, "The Efficiency of the Investment Decision in Iraq - Dhi Qar Governorate / Case Study -", Journal of Dhi Qar University, Volume 8, Issue 4, 2013.
- 8 Mahmoud Jamam, Amira Dabash, "The Impact of the List of Cash Flows on Financial Decision-Making, A Case Study of Commercial Banks in Jijel," Economic and Financial Research Journal, Issue 4, December 2015.
- 9 Zagheib Malika, Elias Boujjada, Study of the decision-making of financing in the economic institution, the International Forum: Decision-making in the economic institution, on 14/15/04/2009, University of Mohamed Boudiaf, M'sila, Algeria.
- 10 Abdelwahab Benbrika, responsible for the accounting department of the Tourism Management Corporation (Rahima Laifa, the interlocutor) in Biskra. (02/17/2020).